مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره
اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7224
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي(*)
drnadia1927@gmail.com

الملخص:

قامت التظاهرات في ليبيا في العام 2011، وشارك فيها جميع فئات الشعب، وقامت الثورة في ليبيا من قبل الشباب الليبي الذي عد الركيزة الاساسية في قيادة عملية التحول الديمقراطي والذي كان عازما على اسقاط نظام العقيد معمر القذافي ، وبما ان المجتمع الليبي يقوم على اساس عشائري ويعلو فيه الانتماء الفرعي على الانتماء للدولة المدنية وتهيمن فيه كلمة الاعراف والتقاليد القبلية على القوانين المدنية خاصة اصبح هناك حالة من الفوضى والمحسوبية وعدم العدالة الاجتماعية، ومنذ سقوط نظام القذافي وتأسيس المجلس الانتقالي الوطني كممثل شرعي ووحيد لثورة 17 شباط 2011، بدأت عملية التحول الديمقراطي في مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود وتأسس المجلس الانتقالي الوطني بقيادة "مصطفى عبد الجليل" الذي يشارك فيه ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة، ولكن ليبيا ورغم التخلص من نظام العقيد "معمر القذافي" الا ان ليبيا تشهد منذ العام 2014 ولحد الان صراع دام بين عدة جماعات مسلحة خارج سلطة الحكومة.

المقدمة:

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

قامت الاحتجاجات في ليبيا في العام 2011 ،وبدأت في مناطق معينة لتمتد وتكون أكثر تنوعاً لجميع فئات الشعب، وقامت الثورة في ليبيا على ايدي الشباب الليبي الذي كان مصراً على التخلص من نظام القذافي ، فالمجتمع الليبي يقوم على اساس قبلي ويعلو فيه الانتماء للقبلية على الانتماء للدولة وتهيمن فيه كلمة الاعراف والتقاليد القبلية على القوانين المدنية خاصة، وتمثلت الثورة بتأييد اكثرية القبائل لازالة النظام بعد تعرضهم للعنف المفرط والاعتقالات من قبل قوات الامن تحت هيمنة نظام العقيد "معمر القذافي"، وتصاعدت الازمة بعد سقوط عدد غير قليل من المحتجين ما بين شهيد وجريح وكان دور القبائل داعماً للثوار واصبح الصراع السياسي واضحاً بعد وقوع المنطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار وانشقاق وزير الداخلية "عبدالفتاح يونس" عن معمر القذافي ونظامه ،ومنذ تأسيس المجلس الانتقالي الوطني كممثل شرعي ووحيد لثورة 17 شباط 2011، بدأت عملية التحول الديمقراطي في مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود وتأسس المجلس الانتقالي الوطني بقيادة "مصطفى عبد الجليل" الذي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة ،ولكن ليبيا ورغم التخلص من نظام العقيد "معمر القذافي" الا ان ليبيا تشهد منذ العام 2014 ولحد الان صراع دام بين عدة جماعات مسلحة خارج سلطة الحكومة ،بمعنى ان الصراع بين الحكومة المعترف بها دولياً والمنبثقة عن مجلس النواب الذي انتخب ديمقراطياً عام 2014 بعد حقبة المجلس الانتقالي الوطني والذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً مؤقتاً والمعروفة بأسم" الحكومة الليبية المؤقتة " ومقرها في مدينة البيضاء شرق البلاد وحكومة إسلامية تتناحر معها تدعى بالمؤتمر الوطني العام ومقرها طرابلس ومن كل هذا نرى ان الحكومة الاسلامية التابعة للمؤتمر الوطني العام ان حكومة مجلس النواب المعترف بها دولياً لديها ولاء للجيش الليبي تحت قيادة الفريق "خليفة حفتر" والذي يحظى بدعم مصر والامارات المتحدة ،اما الحكومة الاخرى المتناحرة مع جماعة حفتر هي الحكومة الاسلامية التابعة للمؤتمر الوطني العام وتسمى "حكومة الانقاذ" تقودها جماعة الاخوان المسلمين ومدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية "فجر ليبيا" وتحضى بمساندة تركيا ،قطر ،السودان

وعليه نرى ان الصراع محتدم بليبيا وفي 17 كانون الاول 2015 انبثقت حكومة الوفاق الوطني عن الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في مدينة الصخيرات المغربية باشراف بعثة الامم المتحدة في ليبيا ولكن مازالت الامور غير مستقرة في ليبيا والوضع متأزم وفرضيتنا تنطلق في هذا البحث من ان ليبيا في ظل الوضع الراهن وعدم التوصل الى صيغة مرضية بعد انتهاء اتفاق الصخيرات في حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وعليه ينطلق تقسيم البحث الى المباحث الاتية :

المبحث الاول :اسباب الثورة في ليبيا عام 2011 .

المبحث الثاني" اطراف الصراع في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

المبحث الثالث :الجهود الدولية والاقليمية لدعم المصالحة الوطنية في ليبيا وتسوية الصراع ومستقبله.

الخاتمة .

المبحث الاول :اسباب الثورة في ليبيا عام 2011

في البدء نقول ان نظام القذافي وصل الى السلطة في العام 1969 وقاد انقلاب عسكري ثوري اطاح بالنظام الملكي الذي تأسس عند استقلال ليبيا في العام 1951 ،وفي السنوات التي تلت الانقلاب عمل العقيد "معمر القذافي" على تأسيس نظاماً سياسياً قمعياً وبحسبً وصف المفكر "ماكس فيبر" على هكذا انظمة بقوله ان هذا النظام اقيم عند تقاطع السيطرة الكاريزمية والميراثية المطلقة ،بمعنى اخر لم يكتف "القذافي" بالاستملاك الفعلي للدولة ولاقتصاد البلد بأكمله ،بل الغى العقلانية القانونية والبيروقراطية الى حد انه مارس سلطة عبثيه ومطلقة في "الجماهيرية"[(1)].

ويمكننا التعمق بشكل اكثر تفصيلاً لاسباب الثورة والاحتجاجات في ليبيا في شباط من العام 2011 ويمكن ادراجها بالنقاط الاتية:

1-الاسباب السياسية والايديولوجية :ان للنظام السياسي الليبي خصوصية فريدة في نوعها فمشكلة هذا النظام تكمن في مراجعته الايديولوجية التي انتهجها العقيد "القذافي" في الكتاب

الاخضر اذ يعتمد هذا الكتاب على عدد من الافتراضات المائعه لكي يقدم نظرية سياسية جاءت مشوهة تفتقر لاليات التنفيذ وتفعيل ما جاء من افكار في هذا الكتاب، وبالرغم من الجانب النظري في الكتاب الذي يتعلق باقتراح حل مشكلة الحكم من خلال ارجاعها لسلطة الشعب الا انه ايضاً انتقد ادوات الحكم الديمقراطي اولها المجلس النيابي وعده "تدجيل على الديمقراطية" اي "دجل" ويرى مجرد وجود مثل هذا المجلس معناه غياب الشعب، كما انه هاجم اليات العمل الديمقراطي الاخرى كالاحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات ،كما اظهر تطبيق هذه النظرية فشل القذافي في زج الشعب بالمشاركة بالمؤتمرات واللجان الشعبية ويرجع ذلك الى غياب المصداقية عن العملية السياسية داخل مؤتمرات الشعب علماً بأن المشاركين في المؤتمرات واللجان الشعبية لا يتعدى 2%[2].

2-الاسباب المجتمعية والنفسية :ان الفرد او المواطن لا يعيش فقط بالحصول على لقمة العيش ،فالخبز والكرامة متلازمتان وتكونان اساس عيش المواطن الذي يتمتع بالحرية، فتفسير طرق الترهيب والقهر والاذلال والتسلط التي مارستها النظم السابقة على الشعب الليبي ولعدة عقود هي التي اشعلت فتيل الثورة الليبية فالاستبداد تحول من تكتيك الى استراتيجية مستمرة وذلك لرغبة القذافي بالبقاء في السلطة لا طول مدة ممكنة مع استخدامه سياسة مضللة مرتكزة على الوعود الزائفة للشعب والالتفاف على الديمقراطية[3].

3-الاسباب الاقتصادية :من الملاحظ هيمنة قطاع الهيدروكربونات على الاقتصاد الليبي على مدة طويلة فساهمت اكثر من 70% من اجمالي الناتج المحلي ومايزيد عن 95% من الصادرات وما يقرب من 90% من الايرادات الحكومية ،وتحظى ليبيا بمكانه متميزة في سوق الطاقة الدولية نظراً لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة، كانت ليبيا قبل الثورة تنتج ما يقدر ب1,77 مليون برميل يومياً اي ما يعادل 2% من الانتاج العالمي وقرابة ما يعادل 2% مليون برميل من الغاز الطبيعي وعندما اندلعت الاحتجاجات في 17/شباط 2011 تصاعدت حدة الصراع في ليبيا وفرض مجلس الامن التابع للامم المتحدة عقوبات على ليبيا في 26 شباط من ذلك العام مع اتساع نطاقها في

17/اذار لتشمل تفويضاً بالتدخل العسكري الاجنبي المحدود وتجميد اصول ليبيا الخارجية وفي 23 تشرين الاول اعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق "معمر القذافي" وفي 22 تشرين الثاني اعلن المجلس الوطني الانتقالي عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لا جراء الانتخابات البرلمانية في 23/حزيران 2012 والغى تجميد معظم اصول ليبيا الخارجية في 16 كانون الثاني 2012 لا فساح الطريق امام عودة سوق النقد الاجنبي الى وضعه الطبيعي ونتيجة الصراع هبط انتاج النفط الخام الى 22 الف برميل يومياً في يوليو 2011 ولكن سرعان ما عاد الانتاج في الربع الاخير من عام 2011 حتى وصل الى نصف مستواه قبل الصراع[4].

وعليه يلاحظ ان للاسباب الاقتصادية دور كبير وفاعل في التأكيد والاستمرار في المناداة بالتغيير في ليبيا فعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي الحيوي والامكانيات والثروات الهائلة التي تزخر بها هذه الدولة الا ان شعبها عانى من اوضاع اقتصادية واحوال معيشية بائسة مع ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الاحوال المعيشية وتهاوي البنى التحتية مع استشراء الفساد والتهرب من الضرائب ،وعلى الرغم من الغنى الذي تتمتع به ليبيا الا ان المردود المادي والاستثماري يعد مردوداً فئوياً وينحصر في طبقة محددة من الشعب واسر وعوائل معينة، اي في منظومة السلطة والمقربين من الحاكم ،اما غالبية الشعب فانه يعاني من الحرمان والاقصاء والتهميش مما تمخض عن ذلك تنامي روح الثورة على الدكتاتورية والغبن وهذا الوضع انتج طبقتين احدهما فقيرة وهي اكثرية والاخرى غنية تمثل الاقلية وهذا الوضع المتردي افرز حالة خطيرة تمثلت من تقلص دور الطبقات الوسطى والتي تعد الاساس وصمام الامان للاستقرار والتنمية في اي بلد[5].

لقد ارتكز نظام القذافي الى اعتماد نظرية اشتراكية العالم الثالث وتطبيقها في النظام الاقتصادي الليبي، ونظر القذافي بهذا الموضوع بأن المواطنين ينبغي ان يصبحوا شركاء في الانتاج وان يهيمن العمال هيمنة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية وان يتم توزيع الثروة بالتساوي ولا ينبغي لاي فرد ان يمتلك اصولاً اقتصادية يمكن استعمالها لاستغلال الآخرين على هذا

الاساس امسك النظام الليبي بالمؤسسات الاقتصادية ووضع الصناعات الكبرى تحت سيطرة لجان انتاج اساسية وهي مجموعات منتقاه من العمال في كل شركة او مؤسسة، اما قطاعي المصارف والنفط المؤممين فقد بقيا خارج هذه العملية التي تمثلت في عمليات الاستيلاء الشعبي على مؤسسات الخاصة التي قادها النظام الليبي ،اما المؤسسات الخاصة التي كان القذافي يصفها بالطفيليات تم الغاؤها و اضحت تحت سيطرة الدولة التي تقوم بتوزيع السلع الاساسية بما في ذلك الاغذية ،وذلك ببناء مراكز تجارية تديرها الدولة وإقامة نظام الدعم الحكومي وهكذا وبموجب نظام الجماهيرية اصبح الاقتصاد مركزياً بقدر مركزية النظام السياسي اي كلاهما اضحى سيان السياسة والاقتصاد[6].

وطبقاً للاسباب السابقة يلاحظ ان "القذافي" عمل على اتباع سياسة تفردية ارتكزت على تغييب دور المؤسسات السياسية ودور المواطن ،وعمل على انتقاء كوادره بنفسه وعهد للمقربين منه ورفاقه وابنائه بالسيطرة على مقدرات الدولة وعمل على تغلغل كوادره في كل مستويات صنع القرار في الدولة وايضاً في الدوائر النخبوية في المجتمع الليبي واصبح الاخير مجتمعاً امنياً بأمتياز[7].

وكان سقوط نظام القذافي في 20/ تشرين الاول عام 2011 له وقعه في نفس المواطن الليبي، فقد انهار النظامً بقيام مجموعة من الثوار في مدينة سرت مسقط رأس العقيد بقتله وبدأت حقبة جديدة في ليبيا ليعلن عن بدء السلطة الانتقالية في 23 من الشهر نفسه والاعلان عن عهد جديد من الحرية والديمقراطية التي يريدها الشعب الليبي، والتي قامت باتخاذ اول الخطوات العملية للتخلص من ارث القذافي المثقل بالازمات والمشاكل اذ اقيمت اول انتخابات ديمقراطية في ليبيا في 7 تموز 2012 وعدت اول خطوات التحول الديمقراطي، فقيام ثورة 17 شباط 2011 كانت الخطوة الاولى في بناء دولة ديمقراطية معاصرة وبالتالي مهد ذلك لوضع خريطة طريق لعملية التحول الديمقراطي التي تتطلب الانخراط في انتخابات دورية وعامة على المستويين المحلي والوطني[8].

ومع تأسيس المجلس الانتقالي الوطني كممثل شرعي ووحيد لثورة 17 شباط 2011، بدأت عملية التحول الديمقراطي لم يعرفها الليبيون منذ اكثر من اربعة عقود ،وكان الاعلان الدستوري الذي اصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت الاساس لعملية التحول الديمقراطي منذ صدورة في 3/آب 2011، وعدت انتخابات 7 تموز 2012 بكل المقاييس الدولية والاقليمية والمحلية ناجحة بامتياز من حيث الكم والكيف، فمن حيث الكم تمتع كل ناخب بصوتين احدهما يختار بموجبه مرشحاً مستقلاً والآخر يختار من خلاله قائمة انتخابية تمثل مرشحي الاحزاب والكيانات السياسة المختلفة ،وكانت نسبة المشاركين بالانتخابات مرتفعة بلغت 90% اي المسجلين في قوائم انتخابات المؤتمر الوطني وصلت بعدد المسجلين 2,865,937 مليون مسجل ،ويسجل لهذه الانتخابات المشاركة الفاعلة للمرأة الليبية اذ وصلت الى 45 %[9].

وبحسب نتائج الانتخابات التي حصلت فأن تركيبة المؤتمر الوطني جاءت كما يلي[10]:

1- تحالف القوى الوطنية بقيادة الدكتور محمود جبريل حصل على 39 مقعداً من آصل 80 مقعداً مخصصة للاحزاب.

2-حزب العدالة والبناء الذي اسسته جماعة الاخوان المسلمين واخرون حصل على 17 مقعداً .

3-حصلت الجبهة الوطنية للانقاذ اكبر التنظيمات السياسية المعارضة للنظام خلال عقدي الثمانينات والتسعينات على ثلاثة مقاعد.

4-التيار الوطني الوسطي وهو تيار حديث التأسيس تزعمه الدكتور علي الترهوني وزير النفط والمالية في اول حكومة بعد الثورة حصل على مقعدين.

5- الاتحاد من اجل الوطن الذي اسسه الدكتور عبدالرحمن السويحلي حصل على مقعدين.

6-الاحزاب الصغيرة حصلت على مقعد واحد وهي:

اولاً: حزب الحكمة/ ثانياً: حزب الرسالة /ثالثاً :حزب الوطن/ رابعاً: حزب الوطن للتنمية /خامساً: حزب الرفاه /سادساً: حزب تيار شباب الوسط /سابعاً : حزب لبيك يا وطني/

ثامناً: الحزب الوطني الليبي /تاسعاً: حزب الركيزة /عاشراً: حزب الوطن والنماء /احد عشر: حزب التجمع الوطني بوادي الشاطئ/ اثنا عشر: تحالف وادي الحياة /ثلاثة عشر: القائمة الليبية للحرية والتنمية/ اربعة عشر: كتلة الاحزاب الوطنية /خمسة عشر تجمع الامة الوسط/ ستة عشر: حزب ليبيا الامل .

وجاءت النتائج لصالح تحالف القوى الوطنية الذي يرأسه "محمود جبريل" وجاء الاختيار للاسباب الآتية[11]:

1. **توظيف رصيده السابق كونه رجل دولة وخبيراً استراتيجياً ويعد من ابرز الداعمين لثورة 17 شباط على صعيد حشد الدعم الدولي في حقبة الصراع مع نظام القذافي.**
2. **بدء جبريل حملته الانتخابية مبكراً اي بعد تحرير البلاد مباشرة من خلال زيارته نحو 36 مدينة وقرية في مختلف ارجاء ليبيا والتواصل مع الجماهير بشكل مباشر وخطابهم بما يناسب احتياجات مناطقهم.**
3. **تقديمه مشروعاً تنموياً متكاملاً، وهو خلاصات عمله مع النظام قبل الثورة مما جعل الناخب الليبي يصوت لجبريل لا جل تحقيق التنمية والرفاه ومنحه فرصة لاستكمال مشروعه.**
4. **غياب اي رموز قيادية من التيارات الاخرى يمكن ان تنافس جبريل او تقترب من خبرته ومهاراته.**
5. **التخفيف من اثر اتهامه بالعلمانية من خلال تغيير خطابه الذي اقترب في السابق من الطرح الليبرالي واستقطاب رموز إسلامية وضمهم للتحالف من بينهم الشيخ " عبد اللطيف المهلهل" وهو من ابرز مشايخ وعلماء طرابلس.**

ولكن ورغم قيام هذه الانتخابات وتفاؤل الشعب الليبي بمخرجاتها ، الا اننا نرى استمرار انعدام الامن الذي كان له تداعيات مريعة على الاقتصاد الليبي ،حيث توقفت صادرات الغاز الى ايطاليا لنحو اسبوع بعد مواجهات قبلية في مجمع "مليته " للنفط والغاز غرب طرابلس في شهر آذار 2013 ، وتبادل اعضاء من مليشيات "الزنتان" اطلاق النار مع جماعات مسلحة من "زواره" قبل تدخل الجيش الليبي لوقف اعمال العنف ،واستأنف تدفق الغاز عبر انبوب "

غرينستريم " حسب مسؤول بشركة "ايني" الايطالية التي تملك المجمع بشراكة مع الشركة الوطنية الليبية للنفط، كما انتشرت الكتائب التي كانت متمركزة اساساً في "بنغازي " و"مصراته" و" الزنتان" وفي "طرابلس" اندمجت مع بعضها مشكلة ائتلافات كبيرة منتشرة في جميع انحاء البلاد ، واستغلت الجماعات المسلحة ضعف القيادة الرسمية لكي تبسط سيطرتها على الاراضي والمراكز الحدودية ، كما قامت الجماعات المسلحة التابعة لمختلف القبائل بالمطالبة بحق مراقبة المناطق لاغراض التهريب والذي اثار شكوكاً بالنسبة للقبائل الحدودية التي تحاول السيطرة على تجارتها ومصدر رزقها[12].

في ضوء الطرح السابق نرى ان ليبيا تخلصت من عقود طويلة تحت حقبة الديكتاتورية لمعمر القذافي، الذي عمل وعشيرته القذاذفة على السيطرة على مقدرات الدولة مع ممارسة انواع من القمع والتهميش والظلم واغتيال الخصوم وتغييبهم ، وبدلاً من ان يجعل هذا النظام دولة ليبيا متقدمة في جميع المجالات جعلها متخلفة لا تلحق بركب الحضارة الا ببطئ ولا يتناسب ذلك مع الغنى النفطي الذي تتمتع به بل اصبحت انموذج واضح للدولة القمعية وبالرغم من اجراء الانتخابات الديمقراطية المبكرة في 7 تموز 2012 ، الا ان هذه الانتخابات لم تأت اكلها حيث استمرت المليشيات والكتائب في الانتشار بطول البلاد وعرضها ولا تخضع لسيطرة الدولة والحكومة والفوضى تعم كل مكان .

المبحث الثاني: اطراف الصراع في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

ان للازمة في ليبيا ابعاداً متعددة اذ ان هناك تنوعاً ايديولوجيا واختلافاتً فكرية وجذرية بين التيار الاسلامي الذي يدعو الى اسلمة الدولة الليبية وفقا للفكر الاسلامي الراديكالي، فأصبح لكل تيار من هذه التيارات ميليشياته وقواه ونفوذه ومصالحة سواء الداخلية والخارجية، والتيار العلماني الذي يدعو الى الدولة المدنية البعيدة كل البعد عن الافكار الدينية ،وكانت للعوامل الخارجية والتدخل الدولي دوراً كبيرا في استعار الصراع حول ليبيا بسبب موقعها الجيوستراتيجي والثروات النفطية الهائلة التي تتمتع بها ،ومع خروج الاف الليبيين في مظاهرات كبيرة في عدة مدن ليبية تأكيداً لرفضهم قرار التمديد للمؤتمر الوطني ومع تسارع

وتيرة كل هذه الاحداث طالبت النخب السياسية بضرورة اللجوء الى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة لتفادي الفوضى والتدخل الاجنبي[13].

وعند شرح خريطة الصراع الليبي يلاحظ انها تعرضت الى تغييرات سواء على مستوى اطراف الصراع او القضايا المتنازع عليها ،وهي تتأسس على ما يجري من اقتتال في مناطق الشرق والغرب وظهرت بشكل واضح في النصف الثاني من عام 2014 كامتداد لمشكلات المرحلة الانتقالية وان كان ذلك لا يلغي وجود ابعاد صراعية وتنافسية حادة مختلفة في الجنوب حيث يمثل النزاع القبلي بين قبائل "البتو" و"الزواية" و"الطوارق" السمات الغالبة وخاصة قضايا الاراضي والتهريب والتهميش برغم من وجود ملاذات جهادية مؤقتة في تلك المنطقة [14] .

وفي ما يلي التطرق لهذه المجموعات التي خاضت وتخوض الصراع :

اولا: الكيانات السياسية لفجر ليبيا اذ تضم ثلاثة كيانات وتشكل التطور السياسي للحركات الاسلامية ويأتي في مقدمتها حزب العدالة والبناء القريب من فكر حركة الاخوان المسلمين العالمية ،وحزب الوطن بقيادة امير الجماعة الليبية المقاتلة ورئيس مجلس طرابلس العسكري السابق (عبدالحكيم بلحاج) ويتبنى توجهات تضمن جميع حقوق المواطنين ويضمن التعددية وتطبيق الشريعة الاسلامية، كما نشأ حزب الامة الوسط بقيادة المنظر الشرعي "للجماعة الليبية المقاتلة" (سامي الساعدي) ويوصف بأنه اكثر راديكالية من حزب بلحاج وضم غالبية اعضاء الجماعة المقاتلة، وجماعة انصار الشريعة الذي نشأ في شباط 2012 بالانفصال عن سرايا السحاتي وعقد مؤتمراً في بنغازي تحت عنوان الملتقى الاول لانصار الشريعة ،كما ضم مجلس مجاهدي درنه وفي الاخيرة استطاع منتسبون للتيار السلفي ادارة المدنية بطريقة تشبه الحكم الذاتي وان يفرضوا قوانينهم عليها عبر تنظيم انصار الشريعة بقيادة (سفيان بن قمو) السائق السابق (لاسامة بن لادن) زعيم القاعدة، والذي افرج عنه من سجون القذافي مع الجماعة الليبية المقاتلة في اجدابيا وسرت، وفي 12 كانون الاول 2014 اعلن عن تأسيس مجلس شورى مجاهدي درنه وذلك للدفاع عن الثورة ضد عودة القذافي واضحت هناك معارك

في آب 2014 بين هذه الجماعة وضد قوات "خليفة حفتر" وهذا المجلس شارك في المعارك في المنطقة الشرقية[15].

ثانياً :الكيانات السياسية للكرامة :قاد اللواء المتقاعد (خليفة حفتر) في آيار 2014 عملية لمواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة في الشرق وضحت طبيعة تعقيدات المتغيرات المتصارعة داخل ليبيا فقد نالت هذه العملية دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة للاسلاميين المسلحين امثال (العبيدات والمسامير والعواقير) وكذلك تأييد القوى الفيدرالية عبر جناحها المسلح في برقة بزعامة (ابراهيم الجضران) يضاف الى ذلك قوات نظامية مثل كتيبه طبرق الجوية وقوات الصاعقة في بنغازي التي يقودها (ونيس بو خمادة) ويعد من ابرز الشخصيات المؤثرة في الشرق والشرطة العسكرية ومن الغرب نالت عملية الكرامة دعماً من قبائل الزنتان ،عزيمة مصراته ،والكتائب المسلحة التابعة لها (الصواعق ،والقعقاع والمدني)[16].

وهذه العملية عدت ظهيراً سياسياً بارزاً لتحالف القوى الوطنية بزعامة "محمود جبريل" فضلاً عن بعض الاحزاب الصغيرة ذات الاتجاه القومي والفيدرالي والملكي وبقايا نظام القذافي خاصة في سرت ولاحقاً تم تبني العملية من قبل مجلس النواب في طبرق واستهدفت عملية الكرامة في بدايتها وبحسب حفتر ومؤيديه تطهير ليبيا من الجماعات الاسلامية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخلياً واقليمياً في الشرق ثم اتسعت لتشمل اهدافاً سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية حيث طالبت آنذاك بتجميد المؤتمر الوطني العام الذي يهيمن عليه تحالف الاسلاميين –مصراته، وبعد ان استطاع الجناح المؤيد للكرامة خاصة من الاحزاب والقوى المدنية والقومية الحصول على الغلبة في انتخابات 25 حزيران 2014 توسعت اهداف العملية لتشمل الدفاع عن شرعية مجلس النواب الذي انتقل الى طبرق وحكومة (عبد الله الثني) في البيضا وبالرغم من الخلافات بين مؤيدي هذا التيار فان ما يجمعهم العداء للتيار الاسلامي بشقيه المسيس والمسلح[17].

وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية اعلن اللواء (خليفة حفتر) عن عملية الكرامة في 16 /ايار 2014 وذلك بعد اخفاق عدة محاولات لوقف المسار الانتقالي وبشكل عكس الدور المحوري

لخليفة حفتر في الترتيبات السياسة والمسلحة للمعارك في المنطقة الشرقية ،ومن الناحية التنظيمية عكس حفتر امتدادات لنظام القذافي فهو من المجموعة التي رافقت القذافي طوال مدة حكمه وساهمت في ارساء نظامه الجماهيري ،ومنذ بدء المرحلة الانتقالية في تموز 2012 سعى "حفتر" لان يكون الشخصية المحورية في النظام الجديد واتجه لاعادة ترتيب المسار السياسي لبناء الدولة على اساس محوره الجيش وركز في تحالفاته على المكونات العسكرية الموالية لنظام القذافي ومع القبائل في المنطقة الشرقية ورشفانه في الغرب الليبي، كما ان حفتر ارتبط بعلاقات قوية مع بعض الدوائر السياسية والاستخبارية الغربية اثار الجدل حول دوره السياسي في ليبيا ليس فقط بسبب تعثر العمليات العسكرية تجاه القذافي ولكن بسبب تطلعاته السياسية للسيطرة على الدولة فوضوح علاقاته بالمخابرات المركزية الامريكية سي آي إي اثارت القلق من مواقفه السياسية تجاه الكيانات الثورية والحركات الاسلامية وخصوصاً مع تسارع مجلس النواب لأعادة تعيينه في الجيش كقائد اعلى للجيش الوطني[18].

ويمكن تخليص اهم الاسباب والعوامل التي قادت الى تفجر الصراعات في ليبيا وهي[19]:

1-ميراث القذافي: لقد بقي هاجس شكل النظام السياسي في ليبيا الخطر الاكبر وانعكس على توسع الصراع فلا شك ان مرحلة ما بعد الثورات تعد من اصعب مراحل التحول في عملية بناء الدولة وما يصاحبها من تغييرات جذرية في بنية الدولة والمجتمع بهدف الانتقال من اوضاع سيئة الى اوضاع جديدة تحقق اهداف النضال الثوري ،مع ضرورة الاخذ في الحسبان ان المراحل الانتقالية تتسم بوجود دور لمؤسسات النظام القديم جنباً الى جنب مع مؤسسات النظام الجديد، كما ان الصراع السياسي السلمي الذي يقوم على السلوك الديمقراطي لم ينشأ في ليبيا القذافي وبالتالي فأن بناء ليبيا ما بعد القذافي في ظل وجود السلاح يعد امراً صعباً خصوصاً مع حسابات بعض الجماعات المتشددة ان السلاح هو الوسيلة الوحيدة للسيطرة والوصول الى السلطة.

2-انتشار السلاح: ان السلاح هو الوسيلة الوحيدة للسيطرة والوصول الى السلطة، واضحى الانفلات الامني وانتشار السلاح السمة الرئيسة لمجتمعات الربيع العربي وتنامت

ظاهرة تجارة الحروب خاصة في الدول ذات المساحات الكبيرة كما في ليبيا ،فالسودان وتشاد والنيجر هي دول تربطها حدود مشتركة مع ليبيا ومع قدرة هذه الدول على ضبط حدودها اصبحت ليبيا ملاذاً آمناً لجماعات الجريمة المنظمة وبيئة داعمة لانتشار تجار الحروب فهم المستفيدون من اطالة امد الصراع.

3-الاختلافات الايديولوجية: منذ ان بدء انهيار نظام القذافي في المنطقة الشرقية من الحدود المصرية شرقا الى اجدابيا غرباً وتوالي انتشار الثورة في مناطق مختلفة في وسط البلاد وغربها، اخذ عدد كبير من الكيانات تظهر على الساحة السياسية في ليبيا خارج نطاق اي تشريع ينظمها وتوضح ذلك في تشكيل تيارات سياسية عديدة اتخذت مسميات مختلفة كالتجمع والتحالف وقد نأت هذه الكيانات في البدايات الاولى لتشكلها عن استخدام كلمة "حزب" وذلك بسبب غياب الثقافة الحزبية في ليبيا.

4- التدخل الاجنبي :يعد تدخل الناتو العامل الاساس في اسقاط نظام القذافي وجاء تبرير الناتو انهم جاؤوا لحماية المدنيين ولكن الجانب غير المعلن والخفي هو ان الحلف سيكون له دور في تشكيل مؤسسات الدولة وكان تفجر الصراع في العام 2014 احد اهم الاسباب التي فجرت الصراع فاستمرار وجود القواعد العسكرية للناتو في ليبيا بمثابة اعلان احتلال وان استمرار التدخل الاجنبي في المسألة الليبية سيؤدي الى استمرار الاضطرابات خاصة ان اطراف الصراع الليبي يتبادلون الاتهامات بسبب الارتهان لأجندات خارجية.

5- الارتباطات بين الجماعات الاسلامية الليبية ومثيلاتها في الشرق الاوسط : هناك مجموعات من الجماعات المغذية للعنف العابر للحدود لاسيما في ضوء الترابط الايديولوجي حيث ان تلك التنظيمات تنطلق من ارضية مشتركة للفهم السلفي الجهادي للاسلام ،وهذا يعني وجود ملاذ جهادي مؤقت يتعلق هذا الارتباط بطبيعة حالة الفراغ الامني في ليبيا التي تشكل ملاذاً تدريبياً وتسليحياً لبعض الجماعات الجهادية الاخرى في الاقاليم وهو نمط تلجأ اليه التنظيمات كنوع من التراجع المؤقت والاستعداد لطور جديد من عملياتها مثال على

ذلك التدخل الفرنسي في شمال مالي لطرد الجماعات الاسلامية وتنامي الضغوط الامنية المصرية–الجزائرية لتحجيم خطر التهديدات الحدودية في شرق وغرب ليبيا[20].

وظهرت هذه الامور واضحة عند تحرك الجماعات الجهادية في شمال افريقيا باتجاه ليبيا واصبح هناك استغلالاً لطبيعة ليبيا الرخوة سياسياً وعسكرياً وما اكده "مختار بلمختار" زعيم تنظيم "الموقعون بالدماء" من شمالي مالي الى مدينة سبها جنوب ليبيا ،وكذلك "سيف الله بن حسين" المعروف "بابي عياض" زعيم جماعة انصار الشريعة الاسلامية التونسية عبر مساعدات قدمها جهاديون ليبيون، كما يوجد دعم عملياتي حيث ان وجود الجهاديين الليبيين كعنصر اساسي في تنظيمات اسلامية مختلفة مثل داعش والنصرة والقاعدة في ساحات صراع سوريا والعراق يعرض امن المنطقة العربية للخطر[21].

ان وجود الجماعات الاسلامية ينقسم الى قسمين:

الاول : معتدل يمكن استمالته والتحاور معه باعتباره يعترف بالدولة المدنية الحديثة وبأجهزتها.

الثاني: الجماعات الاسلامية المتشددة التي لا تعترف لا بالحوار ولا بالعملية الديمقراطية ولا يؤمن بالدولة ويكفر المجتمع وكل من يخالفه الرأي ،وهذا النوع لا يحظى بتأييد الشعب الليبي وليس لديه قاعدة شعبية واسعة وهو يستميل الشباب بالاموال ،لابد من الاشارة الى انه لا توجد علاقات بين الجماعات المعتدلة والجماعات المتشددة وتكتنفها خلافات عقائدية وفكرية وسياسية عميقة يرى انها تتحد اذا لزم الامر لمحاربة خصم مشترك حيث تحالفت جماعة الدروع مع تنظيم انصار الشريعة لمحاربة الجيش في بنغازي لانها تلتقي حول رفضها للواء "خليفة حفتر" والجيش ،كما ان غالبية هذه الجماعات غير منظمة تنظيماً محكماً وليس لديها قاعدة شعبية بل تشق كل جماعة خلافات بين افرادها الامر الذي اكد ان حظوظها في السيطرة على المشهد العام في ليبيا ضعيفة[22].

في ضوء الطرح السابق نرى ان الشعب الليبي خرج عن نظام القذافي من اجل نيل الحرية والكرامة والمطالبة بالعدالة في توزيع الموارد ،ولكن وبرغم من ان تلك الخطوة عدت اول مظاهر العملية الديمقراطية ونيل الحقوق والحريات الا ان ليبيا لم تكن مؤهلة لعملية بناء الدولة

وتنظيم مؤسساتها ،فبدأ الصراع يستعر ما بين القبائل الموالية للقذافي والموالية للثورة وما بين التيارات العلمانية والتيارات الاسلامية والتنافس الاقليمي والدولي بدا واضحاً وبدت المشاهد متعددة ومعقدة تعود للسطح ومنها استمرار الصراع وزيادة حدته الاستقطابات الحاده والتي اشعلت حرباً اهلية ولم تتوفر الظروف لقيام مصالحة وطنية شاملة بين جميع الاطراف الليبية المتصاعدة.

المبحث الثالث :الجهود الدولية والاقليمية لدعم المصالحة الوطنيه في ليبيا وتسوية الصراع ومستقبله

في خضم تصاعد اعمال العنف والقتل في ليبيا طالب العديد من الاطراف الاقليمية والدولية الاحزاب واطراف الصراع في ليبيا بضبط النفس وحل النزاع عبر الحوار وابدت بعض الدول قلقها من تصاعد اعمال العنف وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية ،واكدت ان الاستقرار لن يتحقق الامن خلال حوار ومصالحة وطنية حقيقية بين كل اطراف الصراع وعبروا عن استعدادهم لتقديم الدعم اللازم لمؤسسات الدولة الليبية في مرحلة إعادة بناء الدولة في ليبيا[23].

والمصالحة الوطنية تعني عملية للتوافق الوطني تنشأ على اساسها علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وازالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين اطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال اليات محددة ووفق مجموعه من الاجراءات فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة ليس بالهين ويتطلب الماماً تاماً بالواقع السياسي و الاجتماعي والقانوني في ليبيا وادراك الطريق الصحيح و الاجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، وفي الحالة الليبية المصالحة الوطنية المرجوة تقوم على تنفيذ آليات العدالة الانتقالية والتي تقوم أساساً على مسارات حقوقية وعدلية وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى اليها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها اساساً ممثلو الاحزاب والقوى السياسية المختلفة ومصطلح العدالة الانتقالية لا يعني اطلاقا التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة بل دعائمه تقوم على مبدأ عدم الافلات من العقاب وفي ليبيا تقوم

على اجراء عملية الفرز و التصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية المتاحة لرأب تصدعات المجتمع وإعادة الاستقرار اليه عن طريق تحديد اسباب العنف واحتوائه ودمج من شرد أو غرر به إلى أحضان المجتمع[24].

وفي خطوة سياسية لا تمام المصالحة الوطنية اقر المؤتمر الوطني العام في ايلول 2014 تشكيل حكومة الانقاذ الوطني بقيادة "عمر الحاسي" في طرابلس و المدعومة من اطراف اقليمية وبدعم من رئاسة الاركان العامة بقيادة العميد "عبد السلام جاد الله العبيدي" والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع و هي اكبر فصيل مسلح في ليبيا حيث كانت تنتشر في معظم ارجاء البلاد وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية اطلقت عليها اسم فجر ليبيا في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي اجبرت على الانسحاب من طرابلس و حصرت في مدينه الزنتان وبذلك سيطرة قوات الدروع على معظم الغرب الليبي[25].

وتدخلت الامم المتحدة وبعثت "برناردوليون " مندوبا لها وعمل جاهدا لصياغة اتفاق الا انه اتهم بانحيازه لفريق "حفتر" وخلفه "مارتن كوبلر" و تمت صياغة اتفاق الصخيرات في المغرب في 17 كانون الاول 2015 وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات المجلس الرئاسي و الحكومة و المجلس الاعلى للدولة وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" في طرابلس بوصفه رئيساً للحكومة و المجلس الرئاسي في الوقت نفسه، وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا الى ازمة عميقة فالشرق الليبي الذي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة او حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها "عبد الله الثني" اما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني و يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات "فايز السراج" [26].

استند اتفاق الصخيرات او الاتفاق السياسي الليبي الذي تمخض عن هذا الحوار الى اربعة مبادى رئيسية [27]:

1- ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي.

2- الحاجة الى حكومة توافقية تقوم على مبدا الفصل بين السلطات و الرقابة و التوازن فيما بينها.

3- ضرورة تمكين مؤسسات الدولة كحكومة الوفاق الوطنى لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل.

4- احترام القضاء الليبي واستقلاله.

ويعد هذا الاتفاق شامل لا طراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية الامم المتحدة في مدينه الصخيرات بالمغرب و باشراف المبعوث الاممي "مارتن كوبلر" لا نهاء الحرب الاهلية الليبية الثانية المندلعة من العام 2014 ، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة في 6 نيسان 2016، وقع هذا الاتفاق 22 برلمانيا ليبيا على راسهم "صالح مُحَمَّد المخزوم" عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد و"مُحَمَّد علي شعيب" عن طرف في مجلس النواب الليبي[28].

يتكون الاتفاق من مبادئ حاكمة تليها 67 مادة اساسية موزعة على 9 فصول هي [29]:

1- حكومة الوفاق الوطني تحدد تشكيل حكومة الوفاق الوطني وصلاحياتها واشتملت 11 مادة.

2- مجلس النواب يحدد صلاحيات مجلس النواب المنتخب في حزيران 2014 على جهة تشريعية في ليبيا واشتملت 7 مواد.

3- المجلس الاعلى للدولة احتوى على سبعة مواد وحدد عمل مجلس الدولة كسلطة تنفيذية عليا.

4-تدابير بناء الثقة شملت على سبعة مواد.

5- الترتيبات الامنية واشتملت على اربعة عشر مادة.

6- العملية الدستورية واشتملت على سبعة مواد.

7-الهيئات و المجالس المتخصصة واشتملت على ثلاثة مواد.

8- الدعم الدولي واشتملت على ثلاثة مواد.

9- احكام ختامية واشتملت على تسعة مواد.

وكانت العديد من الدول الإقليمية و الدولية و المنظمات الدولية قد مهدت للتوصل لهذا الاتفاق، فتونس كانت قد اعلنت في 20 نيسان 2014 عن بذل جهودها من اجل إطلاق حوار وطني بين الفرقاء السياسيين في ليبيا تحت اشراف منظمة الامم المتحدة في مسعى الى انهاء الازمة التي تهز البلاد و ذلك لا يجاد حل سلمى و توافقي للأزمة في ليبيا، كما اعرب وزير الشؤون الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة" عن إطلاق بلاده مبادرة من اجل تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا معرباً عن ارتياحه لآفاق دعم حوار سياسي شامل بين الشخصيات والقوى الليبية واعلن مجلس السلم و الامن الافريقي عند دعمه مبادرة الجزائر من اجل الحوار الشامل في ليبيا، اما مصر دعت من جانبها خلال محادثات الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" مع رئيس الحكومة الليبية المؤقتة "عبد الله الثني" الى بذل المزيد من الجهود الاقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية وخاصه عن مؤتمر المصالحة الوطنية الذي رعته الامم المتحدة في مدينة غدامس على الحدود الليبية الجزائرية[30].

واكدت المغرب حرصها على دعم الجهود الإقليمية و الدولية الرامية الى ايجاد مخرج للأزمة الليبية في اطار مقاربة شمولية تدمج الابعاد الامنية والسياسية والتنموية والانسانية كسبيل لتحقيق الاستقرار والنماء في ليبيا ودعت المجتمع الدولي الى بذل المزيد من الجهود لدعم وتشجيع الحوار الوطني في ليبيا بهدف الوصول الى توافقات سياسية وخاصة ما يتعلق منها ببناء المؤسسات ونزع السلاح و تحقيق المصالح الوطنية و العدالة الانتقالية[31].

وكانت قد وجدت معضلات في الوساطة الامامية في تسوية الصراع الليبي واعطيت أولوية للشق السياسي المتعلق بانقسام السلطة التشريعية والتنفيذية دون الاهتمام بالترتيبات الامنية التي جاءت غامضة في" اتفاق الصخيرات" وبدون ضمانات كافية لنزع سلاح المليشيات، فضلاً على عدم وضوح عملية الدمج التي يفترض ان تتم بين الميليشيات في فجر ليبيا والجيش الليبي خاصة في ظل رفض "خليفه حفتر" اصلاً للاتفاق مقابل اصرار المؤتمر الوطني على عزلة كما ان الوسيط الاممي و المبعوث الخاص لليبيا "برناردوليون " اشعر احد اطراف الصراع منذ

بدايته بأنه منحاز للطرف الاخر وبالتالي ضعفت الثقة فيه مما اثر في قدرته على دفع الاطراف لتنازلات متبادلة في مسودات الاتفاق الليبي[32].

ولكن رغم ما تقدم من قبل الداخل الليبي والاطراف الخارجية لاتفاق الصخيرات الا ان الدعم الدولي بدا الاكثر من اجل تكريس سلطة حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" كأحد نواتج تسوية الصخيرات، وبرزت عراقيل مثل عدم نيل حكومة الوفاق لثقه مجلس النواب اضافة للخلافات حول الشق الامني في التسوية خاصة "خليفة حفتر" قائد الجيش الليبي[33].

وعليه لابد من ادراج اهم الاشكاليات التي برزت في نص اتفاق التسوية في الصخيرات واسهمت في ضعفه عند التنفيذ [34]:

1-اشكالية المحاصصة السياسية المناطقية: تم بناء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وفقا لمحاصصة سياسية و مناطقية حيث جرى توسيعه في النسخة النهائية للاتفاق من ستة اعضاء الى تسعة كي يستوعب اكبر عدد من ممثلي القوى الليبية بما يوفر دعماً اكبر للتسوية، فبخلاف رئيسه "فايز السراج" فان النواب الخمسة هم (احمد معيتيق من مصراته و فتحي المجبري و علي القطراني من الشرق وموسى الكوني وعبد السلام كاجمان من الجنوب)، وتكمن خطورة المحاصصة ليس فقط في تجميد الصراع زمنياً عند نخبة محددة حظيت بالمكاسب ولكن هذا الموضوع يمنع الحراك السياسي النخبوي الكفيل بمستقبل بناء الدولة.

2-اشكاليه الشق الامني في الصخيرات: حيث تنص المادة 23 من الاتفاق على ان تلتزم حكومه الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الامنية و على رأسها الجيش و الشرطة ودعمها وتطويرها وفق اسس مهنية وطنية اخذين بعين الاعتبار اهمية التحاق عناصر جديدة قادرة على تعزيز قدرات الجيش الى جانب الوحدات و التشكيلات القائمة، و هنا تكمن المعضلة ازاء تعريف الجيش الليبي الذي سيتم تفعيله و يفترض ان تنطوي تحته بقيه المليشيات المسلحة خاصة مع وجود قوى عسكرية في الغرب ترفض قيادة "خليفة حفتر" للجيش

الوطني الليبي الذي يعده مجلس نواب طبرق المؤسسة العسكرية الرسمية بينما خرج "كوبلر" في نيسان 2016 ليقول ان الجيش الوطني الليبي الذي يقوده "حفتر" لا يمثل كل ليبيا.

3- اشكاليه العلاقة التشاورية الغامضة بين مجلس النواب والدولة: فآلية الاتفاق تتحدث عن وجود آليات مشتركة لحل الخلاف وبناء توافقات ولكن الخلاف يظهر عند استقالة رئيس الوزراء او احد نوابه يفترض اختيار بديل عبر التشاور بين المجلسين ولكن لم يوضح الاتفاق آليه التشاور.

4- اشكالية تعريف التنظيمات الارهابية: فبحسب نص المادة 35 من الاتفاق فان الترتيبات الامنية المؤقتة لا تقيد حكومة الوفاق في مكافحة التنظيمات الإرهابية المصنفة وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ومن بينها (داعش، انصار الشريعة، القاعدة)، وهذه النقطة مستقبلاً تثير معضلات عديدة لان هناك تنظيمات دينية مسلحة تختلف اطراف الصراع حول ما اذا كانت ارهابية من عدمه فعلى سبيل المثال لم يشر الاتفاق مثلاً الى مجلس شورى بنغازي الذي يعده الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر تنظيماً ارهابياً وكذلك سيكون هناك نزاع في التوصيف حول جماعات اخرى مثل قوات مجلس شورى درنه التي عادة ما تصفها التقارير الغربية بأنها موالية للقاعدة بمعنى انها ارهابية.

وعلى سبيل المثال سرايا الدفاع عن بنغازي ،تأسست في حزيران 2016 وتكونت من ثوار بنغازي الذين دخلوا في مواجهات مع قوات "حفتر" بعد عملية الكرامة التي اطلقت في العام 2014 ما اضطرهم الى التوجه غرباً نحو طرابلس كما تضم السرايا مجموعات من ثوار مصراته ومتطوعين من مدينة درنه، جرى استهدافهم ايضا من طرف حفتر، وقد تمركزت هذه المجموعات في مدينة الجفرة و اتخذت من دار الافتاء في طرابلس مرجعية لها كما جاء في بيان التأسيس ومن المعروف ان دار الافتاء في طرابلس ايضا رفضت اتفاق الصخيرات، ومع ان السرايا رفضت اتفاق الصخيرات ايضا فأنه بدا لافتاً مطالبة آمر سرايا الدفاع عن بنغازي "مصطفى الشركي" المجلس الاعلى للدولة بأعلان منطقه الهلال النفطي منطقة عسكرية مغلقة، وضع المنشآت والموانئ النفطية بعهده حكومة الوفاق الوطني التي يقودها السراج

ماعده البعض حينها مؤشر على إمكانية إعادة توحيد معسكر فجر ليبيا من جديد بعد انقسامه بسبب المواقف من اتفاق الصخيرات واعتبره البعض الاخر مجرد غطاء لكسب الشرعية الدولية للعملية[35].

وبالنسبه للواء "خليفه حفتر" وموقفه من اتفاق الصخيرات مازال رافضاً مالم يتفاوض على امور لصالحه، ففي 12 ايلول 2016 تحركت قواته باتجاه منطقه الهلال النفطي مستفيدة من تعاون بعض القبائل التي تسكن المنطقة وعلى الرغم من الادانات الدولية (الولايات المتحدة وايطاليا وبريطانيا واسبانيا) لهذه الخطوة ومطالبة قوات "حفتر" بالانسحاب وتسليم الحقول النفطية الى حكومة الوفاق الوطني فأن هذه الادانات اللفظية لم تلق اي تجاوب، فقد شجعت هذه الانجازات "حفتر "على التفكير في حسم الموقف لمصلحته كلياً عبر التوجه الى العاصمة طرابلس، التي تسودها حالة فوضى السلاح تعرقل سيطرة الحكومة المؤقتة على المدينة، وبينما كان "حفتر" يزعم بحسب رئيس اركانه "عبد الرزاق الناظوري" ان قوات الجيش وعناصر الداخلية على بعد كيلومترات من العاصمة طرابلس فاجأته قوات سرايا الدفاع عن بنغازي بالسيطرة على منطقة الهلال النفطي منطلقة من منطقة الجفرة جنوباً[36].

اما عن تطور المواقف الإقليمية والدولية من الصراع في ليبيا فنقسمه إلى قسمين:

اولا:المواقف الإقليمية: هناك اتجاهين اقليميين من الصراع في ليبيا فالاتجاه الاول تقوده الامارات العربية المتحدة و مصر بينما يضم الاتجاه الثاني كلا من قطر، تركيا، الجزائر، فالنسبة للاتجاه الاول عملت كل من مصر والامارات على دعم مجلس النواب وقوات حفتر من اجل التصدي لخصومها من تيار الاسلام السياسي المسيطر على العاصمة طرابلس وضغطت الدولتان باتجاه تبني الجامعة العربية لقرار يدعم مجلس النواب والقوات التي يقودها "حفتر" .

كما وفر انتشار تنظيم الدولة "داعش" في بعض المناطق في ليبيا غطاء مقبولا لهذه الجهود التي توافقت فيها مع رؤى القوى الكبرى حول خطر التنظيم ،في حين ظلت قطر وتركيا على موقفها الداعم لقوات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام الذي اعيد للعمل على خلفية حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في 16 تشرين الثاني 2014 [37] .

ثانيا:المواقف الدولية :يمكن تقسيم هذه المواقف الى محورين يحاولان توجيه الاحداث في ليبيا، المحور الاول :تقوده ايطاليا بدعم الولايات المتحدة الامريكية حيث يركز كلا البلدين على دعم استقرار الحكومة الليبية الجديدة في طرابلس من خلال حشد الدعم الدولي لها ،وهو ما اكدناه خلال دعوتهما لاجتماعات روما في كانون الاول 2015 ونيسان 2016 لدعم حكومة الوفاق بقيادة "فائز السراج" بهدف الحفاظ على مصالحهما التي تقع اغلبها في غرب ليبيا حيث "مجمع مليته" للنفط والغاز وهو شراكه نفطية عملاقه بين"إيني" الإيطالية والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس ومنافذ مرور للهجرة غير الشرعية الى المتوسط وايطاليا ومدينه سرت التي يسيطر عليها تنظيم داعش في ليبيا [38].

كما شكل التدخل الروسي في ليبيا تحدي الى ايطاليا من جهه تميل موسكو نحو دعم "حفتر" اذ زارها الاخير عده مرات في العامين الماضيين وكان اخرها في اب 2017 و من جهة اخرى فانه روما تشكل محطة لتوزيع الغاز الروسي الى اوروبا بما يضعها تحت الضغط الروسي في امدادات الطاقة، كما تسعى موسكو لتوزيع نفوذها العسكري والاقتصادي في البحر المتوسط من الشرق (سوريا) الى الجنوب (ليبيا) بما يعني ليس فقط للضغط على ايطاليا و انما على حلفائها الاوروبيين وكذا القواعد العسكرية الامريكية في صقلية، لذا تحركت روما لبناء توافق مع موسكو حول تسوية الأزمة الليبية كما برزت في لقاء وزير الخارجية الايطالي "انجيلينو الفانو" نظيره الروسي سيرجي لا فرووف في اذار 2017 في موسكو ويعزز ذلك في ضوء ان ميل موسكو "لحفتر" لم يدفعها الى حظر السلاح الاممي المفروض على ليبيا بخلاف سعيها للتوسط ايضاً بينه وبين "فائز السراج" بل ان موسكو عرضت في اب 2017 المساعدة على ايطاليا في قضية تدفقات الهجرة من خلال الحوار مع الجهات الليبية مع "حفتر" و"السراج" و"مصراته" [39].

اما المحور الثاني فتمثله فرنسا، فالجمهورية الفرنسية تركز على ليبيا للحصول على نفوذ فيها بمساعدة شركاء اقليميين حيث تنظر فرنسا للتركيز الامريكي– الايطالي علي دعم حكومة موحدة في طرابلس على انه عودة للترتيبات التاريخية التي شهدتها ليبيا عقب الحرب العالمية

الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة تشارك ايطاليا في إدارة إقليم طرابلس الغرب، بينما كانت فرنسا تدير اقليم فزان جنوب ليبيا و بريطانيا تدير اقليم برقة في الشرق و هو ما يفسر احد اسباب مشاركة قوات من النخبة الفرنسية في استطلاع البيئة الليبية استعداداً للترتيبات الدولية المحتملة خلال المرحلة المقبلة[40].

كم اثار سعي الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون" للعب دور الوسيط في الساحة الليبية غضب ايطاليا اذ استشعرت الاخيرة ان فرنسا تسحب البساط من تحت اقدامها في هذا البلد برز ذلك في رد فعل روما على احتضان باريس للقاء بين حفتر والسراج في تموز 2017 والذي انتهى الى الاتفاق على نقاط متعددة منها وقف اطلاق النار واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بل ان وزير خارجية فرنسا "جان ايف لودريان" زار ليبيا خلال ايلول 2017 والتقى اطراف النزاع في في طرابلس ومصراته وبنغازي في مسعى لا نفاذ التعديلات التي حصلت بباريس على اتفاق الصخيرات، وتخشى ايطاليا من أن التدخل الفرنسي يجعل موازين القوى داعمة لحفتر اكثر لاسيما في ضوء سعي باريس لتعزيز خطوط التشابك بين مناطق شرق وجنوب ليبيا والساحل والصحراء وخاصة تشاد والنيجر دفاعاً عن اولوياتها في مكافحة الارهاب وتعزيز نفوذها بالمنطقة وبرز الدور الفرنسي في القضية الليبية منذ تموز 2016 في شرق ليبيا عندما تم الاعلان عن مقتل 3 جنود فرنسيين في تحطم طائره هليكوبتر في بنغازي[41].

ومن خلال التداخلات الاقليمية والدولية في الصراع الليبي يلاحظ ان التدخلات الإقليمية المنحازة في الأزمة الليبية واسهمت في تأزم الوضع وكانت تأثيراتها السلبية اكبر من الايجابية حيث عملت الاطراف المحلية على الاستقواء بالحلفاء الاقليميين لتعزيز مركزها التفاوضي وهو ما جعلها اكثر تعنتاً في مواقفها تجاه خصومها ومثل لها حماية إقليمية مما يعني استمرار الخلاف سيسمح بمزيد من التدخل وسيجعل عملية التسوية السياسية للازمة التي باركها المجتمع الدولي معرضة للانهيار [42].

وعن مستقبل اتفاق الصخيرات اعلن قائد الجيش الليبي اللواء "خليفه حفتر" التزام الجيش في الدفاع عن الشعب رغم التهديد والوعيد باتخاذ اجراءات دولية صارمة ضد الدولة اذا أتخذت خطوات خارج اطار الامم المتحدة مؤكداً نهاية الاتفاق السياسي في 17 كانون الاول 2017 وجاء تصريحه بعد يوم من نهاية موعد انفاذ الاتفاق، واكد" حفتر" عدم اعترافه بأي قرارات تصدر عن الكتل السياسية المنبثقة عنه وان كل الاسماء المنبثقة عن الاتفاق فقدت شرعيتها المزعومة مشيراً الى ان المؤسسة العسكرية لن تخضع لا ي جهة ما لم تكن شرعيتها مكتسبة من الشعب مؤكداً اننا نعلن انصياعنا التام لاوامر الشعب الليبي الحر من دون سواه فهو الوصي على نفسه ومصدر السلطات وصاحب القرار " كما شدد حفتر "أن كل المؤشرات تنذر بدخول ليبيا في مرحلة خطرة من التدهور الحاد في كل الشؤون المحلية وقد يمتد خطر ذلك الى المناطق الإقليمية دون ان يلمس الشعب من المؤسسات المحلية والدولية التي تدعي حرصها على معالجة الوضع، اي اجراءات استباقية عملية جادة تطمئن الشعب على مستقبله" ووصف حوارات الاطراف الليبية بما في ذلك الاتفاق السياسي حبراً على ورق و ان حكومة الوفاق باتت في حكم المنعدمة(43).

وكان في معرض سابق وتحديداً في تشرين الاول 2017 اعلن اللواء "خليفه حفتر" الى المبعوث الاممي الى ليبيا "غسان سلامة" ان لديه شروطاً للقبول بالتعديلات لا نهاء الأزمة والغاء المادة الثامنة من اتفاق الصخيرات وبنود اخرى تتعلق بالمؤسسة العسكرية للموافقة على المبادرة خلال لقائه "سلامه" في بنغازي(44).

من جانبه طالب المبعوث الاممي الى ليبيا "غسان سلامة" وجوب استلهام ثقافة الحوار واحترام الاخرين كم طالب بقراءة التصريحات الصادرة منه بتمعن قبل التعليق إيجاباً اوسلباً عليها، وكان المبعوث الأممي إلى ليبيا قد أكد في 2017/12/28 أن معظم السياسيين لا يريدون انتخابات مشيراً إلى أن موعد الاستحقاقات البلدية والرئاسية والنيابية حان في العام 2018 كما أن قرار مجلس الأمن واضح بالنسبة إلى ضرورة إجراء الانتخابات وعد "سلامة" أن

موعد الانتخابات سيحدده اكتمال الشروط إلى حد ما بينما يبقى الشرط التقني هو ان يكون هناك عدد كافي من الناخبين المسجلين[45].

واكد "جاب الله الشيباني" عضو مجلس النواب الليبي المؤتمر المنعقد في طبرق وانتقد في يوم 2017/12/28 تصريحات المبعوث الاممي الى ليبيا "غسان سلامه" اعلن فيها رفضه الجلوس مع "سيف الاسلام القذافي" وعد "جاب الله" ان نجل القذافي مواطن ليبي له الحقوق كاملة في المشاركة في العملية السياسية وان اقصاؤه سيؤدي الى فشل مشروع المصالحة الوطني، اما اللواء "حفتر" فأكد ان اقامة انتخابات رئاسية وبرلمانية لابد من احترامها لأن الحل في ليبيا بيد الشعب وهو من يختار رئيساً للبلاد وينتخب النواب عبر صناديق الاقتراع في انتخابات نزيهه وشفافة كما يريد "حفتر" التمسك بالمسار الديمقراطي وحمايته والدفاع عنه هو اهم واجبات الجيش الوطني ودعا جميع فئات الشعب الليبي المشاركة في العملية الانتخابية و التسجيل في سجلات الناخبين[46].

واخيراً التقى رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبية عبدالرحمن السويحلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة في الثامن من شباط 2018، في مقر المجلس بالعاصمة طرابلس وقال بيان لمكتب السويحلي،إنه "جرى خلال اللقاء بحث تطورات الوضع السياسي ومستجدات خطة عمل الأمم المتحدة حول ليبيا، والمقترحات المطروحة لتعديل الاتفاق السياسي"، بالإضافة إلى سُبل استئناف المفاوضات والحوار بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب حول القضايا السياسية والخلافية العالقه[47].

في ضوء الطرح السابق نرى ان الصراع في ليبيا امتد وانتشر منذ العام 2014 و اصبح صراع مسلحاً عبر تعدد جبهات الصراع والميليشيات مع ارتفاع مؤشرات التدمير و القتلى والمشردين وتدهورت الاوضاع الامنية مع انخفاض معدلات انتاج النفط، ونتيجة لهذه الاوضاع السيئة شهدت مدينة الصخيرات المغربية في 17 كانون الاول 2015 توقيع الفرقاء الليبيين على وثيقة الاتفاق السياسي تحت رعاية الامم المتحدة ورحب المجتمع بالتوقيع على الاتفاق الذي امد لسنتين انتهت في 17 كانون الاول 2017 و لكن الوضع لم يستقر في ليبيا طيلة

هذه السنوات فالميلشيات وداعش والاطراف المشتركة في الاتفاق تصطرع فيما بينها مع تدخل دول الجوار والدول الكبرى في هذا الشأن وبأنتهاء امد هذا الاتفاق لم يعد املاً في تمديده والدعوة لا جراء انتخابات رئاسية ونيابية نهاية العام 2018.

الخاتمة

قامت الثوره في ليبيا في شباط 2011 ضد الدكتاتورية و التفرد والاستبداد لنظام القذافي وعشيرة القذاذفه التي سيطرت على مقدرات الشعب الليبي من العام 1969 وحتى قيام هذه الثورة.

فقد حكم القذافي ليبيا بسياسة الحديد و النار مع استيلائه والمقربين منه واولاده على مؤسسات الدوله والثروات النفطية والاقتصادية فجاءت الثورة ورفعت شعارات الحقوق والحريات وتوزيع الثروات بصورة متساوية و كلها شعارات جميلة وبراقه اذا ما تحققت، واتخذ المجلس الوطني الانتقالي الذي شارك منه ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة قرارات بضرورة العودة الى المسار الديمقراطي بعد عقود طويلة من الظلم انتهت بمقتل العقيد "معمر القذافي" في 20 تشرين الاول 2011 ولكن بدا المشهد قاتماً في ليبيا رغم اجراء اول انتخابات في 7 تموز 2012 والتي انتهت بفوز تحالف القوى الوطنية بقيادة الدكتور "محمود جبريل" بـ39 مقعدا من اصل 80 مقعدا ورغم استبشار الشعب الليبي لها، الا انه يلاحظ استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حيث توقفت صادرات النفط نتيجة للاشتباكات المسلحة بين جماعات مسلحة من زواره والزنتان في آذار 2013، كما انتشرت الكتائب المسلحة في بنغازي ومصراته و الزنتان في مصراته.

ونتيجة للضغوط الدولية والاقليمية واستعار حرب اهلية العام 2014 اطلق حوار وطني بين الفرقاء السياسيين تحت اشراف الامم المتحدة وبدعم تونسي جزائري مغربي ومصري وتمخض عن ذلك اتفاق التسوية في الصخيرات في 17 كانون الاول 2015 وبدعم دولي من اجل تكريس حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" ولكن بررت خلافات حول الشقق الامني وخاصة وضع اللواء المتقاعد خليفه حفتر قائد الجيش الليبي الذي يرفض

الخضوع لما جاء في الاتفاق الا باعطاء سلطات واسعه للجيش مع ترشحه لرئاسة ليبيا واليوم وبعد سنتين انتهى اتفاق الصخيرات فهل ستشهد ليبيا في العام 2018 انتخابات ديمقراطية نزيهة تستطيع احتواء الفرقاء والمتحاربين في ليبيا.

((Political conflict in Libya and its development paths))

Assist Prof Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhli

Abstract:

The demonstrations in Libya took place in 2011, in which all groups of people participated. The revolution in Libya was carried out by the Libyan youth, who was the main pillar in the leadership of the democratization process and who was determined to topple Colonel Muammar Gaddafi's regime. In which there is a state of chaos and nepotism and social injustice. Since the fall of the Qaddafi regime and the establishment of the National Transitional Council as the sole and legitimate representative of the revolution of February 17, 2011, The transition to democracy is a new phase that the Libyans have not known for more than four decades. The National Transitional Council, led by Mustafa Abdel Jalil, was formed. Representatives of the various local councils in the different regions of Libya participate, but Libya, despite the removal of Colonel Muammar Gaddafi's regime, Libya has been witness since 2014 and so far has been a bloody conflict between several armed groups outside government authority.

الهوامش والمصادر

1- ينظر جليبر الاشقر ،الشعب يريد :بحث جذري في الانتفاضة العربية، دار الساقي ،بيروت ،2013 ،ص 206 .

2- ينظر: زياد عقل ،عسكرة الانتفاضة :الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ،مجله السياسة الدولية ،القاهرة، العدد 184 ،نيسان ،2011 ،ص70 .

3- ينظر :احمد علي الاطرش ،المشهد السياسي والامني في ليبيا رؤية تحليليه استشرافية ،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ،المركز الليبي للبحوث والتنمية ،2015،ص3 .

4-ينظر:رالف شامي واخرون ،ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص ،صادر عن صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى ،واشنطن ،2012 ،ص2-3 .

5-ينظر :احمد علي الاطرش، مصدر سبق ذكره،ص.3

6- ينظر: الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط :فهم الصراع في ليبيا ،مجموعة الازمات الدولية ،تقرير الشرق الاوسط رقم 107 ،ص7 .

7- ينظر: مصطفى عبدالله او القاسم خشيم، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا ،مسار التحول الديمقراطي ،مجله المستقبل العربي ،مركز الوحدة العربية ،بيروت ، العدد 406،كانون الاول،2012،ص122 .

9- ينظر :المصدر نفسه،123-125 .

10-ينظر:السنوسي بسيكري ،انتخابات المؤتمر الوطني الليبي وخيارات الكتل السياسية الفائزة ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،يوليو2012،ص2 .

11-ينظر:المصدر نفسه،ص4 .

12-ينظر:شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي :حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،جامعة الوادي ،الجزائر، العدد 5،2014 ،ص75 .

13- ينظر :محمد السنوسي الداودي ،فجوة الامن تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، المجلد 49 ،العدد197 ،تموز 2014 ،ص130 .

14-ينظر :خالد حنفي علي ،مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة ،القاهرة، المجلد 50 ،العدد 199 ،كانون الثاني 2015 ،ص152 .

15-ينظر:خيري عمر ليبيا الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي ،منتدى العلاقات العربية والدولية ،ص2-4 .

16- ينظر:خالد حنفي علي ،مصدر سبق ذكره،ص153 .

17- ينظر :المصدر نفسه ،ص153 .

18-ينظر:خيري عمر،مصدر سبق ذكره،ص6-7 .

19-ينظر :مبارك احمد ،انتقال متعثر، محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا ،مجلة السياسيه الدولية ،القاهرة ،المجلد 49، العدد 195،يناير 2014 ،ص140-142 وقارن مع محمد السنوسي الداودي ،مصدر سبق ذكره ،ص131 .

20- ينظر :خالد حنفي علي، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، المجلد 49،العدد 198 ،تشرين الاول 2014 ،ص105 .

21-ينظر :المصدر نفسه ،ص105-106 .

22-ينظر:الجماعات الاسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها،منظمة فريدريش ايبرت ،المانيا ،2015،ص15 .

23-ينظر:محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،السنه 37،العدد 431 ،كانون الثاني2015 ،ص108 .

24-:المصدر نفسه ،ص101-102 .

25-ينظر:محمد عميش واحمد سعيد نوفل واخرون ،الازمة الليبية الى اين ؟،مركز دراسات الشرق الاوسط ،عمان ،العدد 13 اذار،2017 ،ص10 .

26-ينظر :المصدر نفسه،ص10-11 .

27-ينظر:واقع الاتفاق السياسي في ليبيا بين المأمول والممكن ،ندوة حول اتفاق الصخيرات ،اسطنبول ،18 كانون الثاني 2016 ،ص2 .

28-ينظر:المصدر نفسه ،ص2-3 .

29- ينظر:اتفاق الصخيرات http://ar.wikipedia/wiki/2017

30-ينظر :محمد عبد الحفيظ الشيخ ،مصدر سبق ذكره،109 .

31–ينظر:المصدر نفسه ،ص109 .

32–ينظر خالد حنفي علي ،معضلات الوساطة الاممية في الصراع الليبي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،المجلد 51العدد203،يناير 2016،ص159 .

33–ينظر:خالد حنفي علي ،الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانفاذ ،مجلة السياسة الدولية، ،مجلد 51،العدد205،تموز 2016،ص.118

34– ينظر :المصدر نفسه،ص120–121 .

35–ينظر:ليبيا الصراع على الهلال النفطي واثره في مسارات الازمة ،وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ،الدوحة، اذار، 2017، ص.3

36–ينظر:المصدر نفسه،ص.2

37–ينظر:كامل عبدالله ،ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، المجلد 51، العدد205،تموز 2016 ،ص152–153 .

38–ينظر:المصدر نفسه،ص153 .

39–ينظر:خالد حنفي علي ،تشابكات سياسية ايطاليا تجاه ليبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 52، العدد210، تشرين الاول، 2017نص136 .

40–ينظر:كامل عبدالله، مصدر سبق ذكره،ص153 .

41–ينظر:خالد حنفي علي، تشابكات سياسية إيطاليا تجاه ليبيا، مصدر سبق ذكره،136 .

42–ينظر:كامل عبدالله ،مصدر سبق ذكره،153 .

43–ينظر: حفتر اتفاق الصخيرات انتهى ،صحيفه الاتحاد ،الامارات ،2017/12/18 .

44– ينظر :حفتر يشترط الغاء المادة الثامنة لقبول اتفاق الصخيرات ،وكالة الجماهيرية للانباء، ليبيا ،26 تشرين الثاني 2017 .

45–ينظر:حفتر يعلن تأييده اجراء انتخابات رئاسيه وبرلمانيه ،وبرلماني ينتقد تصريحات المبعوث الاممي حول سيف الاسلام ، صحيفة القدس العربي، لندن ،السنه29 ،العدد9050،30كانون الاول 2017 ،ص9 .

46–المصدر نفسه،ص9 .

47–السويحلي يبحث وسلامه تطورات الوضع السياسي في ليبيا،صحيفة الايام ،ليبيا،28،فبراير 2018.